15 يوليو 2015
(نسخة الساعة 12 ظهراً
النسخة النهائية)

بيان جمهورية مصر العربية
أمام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية
(أديس أبابا، 13 – 16 يوليو 2015)

فخامة السيد رئيس الوزراء هيلاماريام ديسالين رئيس المؤتمر // السيد سفيان أحمد وزير المالية رئيس الجلسة،
السادة رؤساء الدول والحكومات، السادة الوزراء الموقرون،
السيد سكرتير عام الأمم المتحدة،
السيدات والسادة،

أولاً، أود أن أتقدم بخالص الشكر لأثيوبيا العزيزة .. حكومة وشعباً.. على كرم ضيافة أهل نهر النيل العظيم.. شكراً جزيلاً

كذلك أثمن على مجهودات الدول النامية الحثيثة لإعلاء مكانتها على خارطة المجتمع الدولى.. كل التقدير والإحترام لشعوب عظيمة تتحمل الكثير من أجل مستقبل أفضل لها ولأبنائها.

يمثل العام الجاري منعطفاً رئيسياً في قضايا التنمية المستدامة

فتُمثل المتغيرات المتلاحقة التي نمر بها خلال المرحلة الحالية منعطفاً هاماً يعج بالتحديات الجسام في مختلف قضايا التنمية المستدامة، وتعود في شق كبير منها إلى تعقد

عوامل التطورات الاقتصادية / والتغيرات الديمغرافية/ والمخاطر البيئية الجمة/ على نحو بات يمثل تهديداً حقيقياً للمجتمع الدولى يحتاج إلى تكثيف الجهود لمواجهتها بالشكل المطلوب.

وسعياً لمواجهة هذه التحديات، نجد أن العام الجاري، عام 2015، هو عام تناول المجتمع الدولي لقضايا التنمية المستدامة، إذ يمثل المؤتمر الذي نحن بصدده، مؤتمر تمويل التنمية، الركن الأساسى لهذا الجهد الدولي، لنأمل أن نحقق من خلاله توافقاً حول تمويل التنمية نستطيع من خلاله إرساء تفاهمات واتفاقات تحدد أجندة فاعلة للتنمية المستدامة لما بعد 2015، ولترسيخ قواعد جديدة في جهود مكافحة تغير المناخ. فلسنا نبالغ حين نذهب إلى أن التهديدات التي نواجهها جميعاً تحتم علينا التحرك الجاد لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ولتأمين مستقبل أجيالنا القادمة.

إن مضمون المناقشات والمفاوضات خلال الفترة الماضية تؤكد العزم كل العزم على وضع أجندة طموحة للتنمية لما بعد 2015، تسعى لتحقيق أهداف غير مسبوقة تشمل إنهاء الفقر// والقضاء على الجوع//وضمان الحقوق الأساسية للتنمية وعلى رأسها الحق في حياة صحية وفى مستوى تعليم وتدريب مناسب، وهي أهداف تمثل نقلة نوعية في الفكر الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتزامن ذلك مع السعي الحثيث نحو مواجهة خطر تغير المناخ، بهدف الوصول إلى مواجهة ناجزة لقضية ارتفاع درجة حرارة الكوكب من خلال اتفاق متوازن في الأهداف والالتزامات والنتائج المرجوة من تنفيذه، ويستجيب لواقع متطلبات التنمية المستدامة.

وبقدر تطلعاتنا نحو الاتفاق على هذه الأهداف والتوافق على سبل تحقيقه بالشكل المطلوب، يساورنا القلق الذي ينبع من أن الأدوات المتاحة لتحقيقها لا ترقى لمستوى طموح شعوبنا ولا تتناسب مع حجم التحديات القائمة. ولعل هذا ما يؤكد أهمية مؤتمرنا الحالي، الذي يهدف إلى التوصل إلى توافق مدعوماً بإرادة سياسية حاسمة، وإيجاد الآليات المتنوعة لتدشين أسس سليمة لمرحلة تنموية جديدة، سعيا لتعبئة الموارد المطلوبة لتحقيق تلك الغايات المرجوة.

السيد الرئيس

السيدات والسادة،

إن التحديات المشتركة التي تواجه عالمنا تحتم التزامنا جميعا بالمسئولية المشتركة لمواجهتها، إلا أن حقيقة الاختلاف في القدرات، والموارد المالية، والتباين في الإمكانيات لدى الدول، يجعل من البديهي أن يترجم ذلك إلى تفاوت واضح فى تحمل الأعباء وفى مستوى وحجم الالتزامات المطلوبة من الدول ذات القدرات المالية والفنية الكبيرة وتلك التى لا تمتلكها؛ ذلك انطلاقا من المسئولية الأدبية والتاريخية والإنسانية التي تقع على عاتق من يمتلك الإمكانيات تجاه من لا يمتلكها.

ومن أجل ترجمة الطموح المنشود إلى حقيقة واقعة، علينا أن نتفهم التحديات المشتركة التى تواجه الدول النامية، لا سيما فيما يتعلق بمعضلة سد الفجوات التمويلية وفجوات البنية التحتية ونقص الطاقة بجانب فجوات التنمية الإجتماعية متمثلة فى تدنى ونقص مستويات أداء الخدمات الصحية والتعليمية ومظال الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وهى جميعها ودون شك تعوق تنفيذ الخطط التنموية الوطنية. هذا بجانب العوائق الأخرى وتشمل حتمية تعزيز دور الدول النامية فى آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات المالية الدولية، وإصلاح النظام التجارى متعدد الأطراف، والنفاذ إلى الأسواق العالمية، وتيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة مع والتوصل إلى نموذج متوازن لمراعاة وضمان حقوق الملكية الفكرية بما لا يعوق التنمية فى الدول النامية والأقل نموا .

لقد قامت العديد من الدول النامية فى الآونة الأخيرة بتنفيذ سياسات شجاعة لتحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى، وإصلاحات هيكلية تسهم فى تهيئة المناخ لدفع الإستثمارات ورفع معدلات النمو الإقتصادى والتشغيل، كما قامت كثير من هذه الدول بإتباع سياسات مالية وضريبية تستهدف حشد الموارد المحلية وتنميتها كمصدر رئيسى لتمويل برامج التنمية لديها. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات فهى وحدها غير كافية لإحداث التغيير والتحول المطلوبين

ويجب أن تساندها فرص تمويل خارجية إضافية وتدفقات لرؤوس الأموال، ومبادرات دولية للتعاون الفنى والتقنى، وإتفاقات تجارية منصفة، ومشاركة فعالة فى إتخاذ القرارات المهمة على صعيد الإقتصاد العالمى، وذلك من أجل الإسراع في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

لقد أثبتت الحقائق خلال السنوات الماضية إن الدول النامية قادرة على أن تصبح قوة دافعة لنمو الإقتصاد العالمى تساهم فى رفع معدلات التنمية والرخاء العالمى وتستفيد منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

على صعيد متصل، أود التنويه أنه على الرغم من الارتباط الوثيق بين مسار أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتي من المأمول اعتمادها خلال قمة عالمية تعقد على هامش إجتماعات الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من هذا العام، ومسار تمويل التنمية الذي يجمعنا اليوم بهدف إعتماد وثيقة دولية جديدة ترسم ملامح المرحلة التنموية المقبلة، فإن مصر تحرص كل الحرص على أهمية الفصل بين المسارين وتمييز الفرق بينهما؛ حيث يعد مسار تمويل التنمية إطارا أشمل يتجاوز الأهداف التنموية المستدامة التي تتضمنها الأجندة، ويمتد نطاقه ليتضمن التنمية بمفهومها الشامل على كافة المحاور، تُمارس من خلاله الدول حقها الكامل في التنمية بناء على المكتسبات التي تحققت فيما سبق في إطار توافق مونتيريه عام ٢٠٠٢، وإعلان الدوحة عام ٢٠٠٨.

السيدات والسادة،

لطالما كانت التنمية حقاً تاريخياً للشعوب، لكنها أصبحت اليوم تواجه الضرورة الحتمية لإستفادتها من هذا الحق ضماناً للتعايش والاستقرار في عالم اليوم، وهو ما يضع على الجميع خاصة الدول المتقدمة مسئولية إتاحة الفرصة للدول النامية في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل.

ولا يسعني إلا أن أؤكد من جديد على أهمية اجتماعنا اليوم، على ضوء الأولوية القصوى التي باتت تحتلها قضية التنمية على المستوى الدولي، وعلى مستوى الدول الإفريقية

على وجه الخصوص، وتتطلع مصر معكم إلى تتويج الجهد الجماعي القائم بالتوصل إلى وثيقة دولية لتمويل التنمية متوازنة وشاملة، تعلن عن بدء "مرحلة تنموية جديدة" ترتكز على قواعد التعاون الدولي القائم، وتمضى خلال الأعوام المقبلة لتحقيق أمال وطموحات الشعوب في العيش الكريم.

وشكراً